



بيان استتكري

عرفت العديد من المديريات الإقليمية بما فيها المديرية الإقليمية لإنزكان ايت ملول حملة من الإعفاءات من مناصب المسؤولية لعدد من أطر الإدارة التربوية والتسيير الإداري وهي إعفاءات، موقعة من طرف مدراء الأكاديميات الجهوية دون أي تبريز أو سبب أو تعليل (مهني، مالي، تربوي، إداري، أخلاقي، تأديبي، قانوني، قضائي...) أو لأسباب واهية لا أساس لها من الصحة. وهو ما يزكي أن سبب هذه الإعفاءات راجع إلى أسباب سياسية وفكرية محضة. وهو ما نعتبره انتكاسة خطيرة في مجال حرية الانتماء السياسي والفكري، ومجال حقوق الإنسان. وبناء على ذلك فإن المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي- إنزكان ايت ملول :

- 1- يرفض ويستنكر مثل هكذا إعفاءات وإقالات لأطر التربية والتعليم؛
- 2- يتضامن تضامنا لامشروطا مع كل الموظفين المعفيين والمقالين من مهامهم، بسبب الرأي أو الانتماء السياسي ويعلن وقوفه إلى جانب كل ضحايا السياسات الانتقامية؛
- 3- يدين بشدة مثل هذه القرارات التعسفية التي تؤكد هجوم الدولة على التعليم العمومي؛
- 4- يعتبر أن هذه الإعفاءات هي تدخل خطير في قطاع التعليم وشطط في استعمال السلطة؛
- 5- يطالب الوزارة بالتراجع الفوري عن هذه الإعفاءات والبحث عن المفسدين الحقيقيين في قطاع التعليم بدل تقديم ضحايا من أطر التربية والتعليم؛
- 6- يطالب الوزارة بتقديم توضيح صريح و مقنع بالدلائل للرأي العام عن فحوى هذه الإعفاءات، وتقديم اعتذار رسمي في حالة ثبوت شطط في استعمال السلطة؛
- 7- يدعو كل النقابات والفاعلين في قطاع التعليم إقليميا و جهويا و وطنيا إلى التكتل وتوحيد الجهود للتصدي لهذه الممارسات، والدفاع عن التعليم العمومي والعاملين به؛
- 8- يدعو الشغيلة التعليمية بالإقليم إلى الانخراط الفعلي في المسيرة الوجدانية الاحتجاجية المزمع تنظيمها بالرباط يوم 19 فبراير 2017.



عاشت الجامعة الوطنية للتعليم
التوجه الديمقراطي
صامدة ومناضلة

عن